

## كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية مختارة

كابلي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية.

### أولاً: كتب عربية

(١)

على الثبات في رحلة البحث عن الحقيقة التي تهيمن على حياة الإنسان بوصفه مقياساً لكل الأشياء. وكما يأتي في تصدير الكتاب، كان معظم الفرنسيين يفكرون مثل بوسويه (Bossuet) وفجأة، أصبحوا يفكرون مثل فولتير (Voltaire)، وأمسى المرء يناقش في الثورات وفي حقيقة النصوص المقدسة وفي الأسرار، وراح المفكرون يحاربون التقليد، ويتكلمون على الحق الطبيعي ويحلمون بعصر من السعادة المبنية على العقل وعلى العلم. هذا الغليان من الأفكار المتناقضة هو ما يتناوله بول هازار في هذا الكتاب ليعيد كتابة تاريخ أصول أوروبا المعاصرة.

(٢)

جان جاك روسو. خطاب في أصل التفاوت وفي أسسه بين البشر. ترجمة بولس غانم؛ تدقيق وتعليق وتقديم عبد العزيز لبيب. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩. ٢٣٩ ص. (فلسفة)

يشبه روسو - كما يأتي في تقديم

بول هازار. أزمة الوعي الأوروبي، ١٦٨٠ - ١٧١٥. ترجمة يوسف عاصي؛ مراجعة بسام بركة. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٩. ٦٠٥ ص. (علوم إنسانية واجتماعية)

يفيد هذا الكتاب في تمهيده أن معظم الناس في القرن السابع عشر كانوا يحبون التراتيبية والانضباط والنظام الذي تتعهد السلطة بتأمينها والعقائد التي تنظم الحياة بثبات. لكن ما لبث أن خلفهم مباشرة في القرن الثامن عشر أناس يرفضون الإكراه والسلطة والعقائد. الأولون يؤمنون بالحق الإلهي والآخرين يؤمنون بالحق الطبيعي، يعيش الأولون بطمأنينة في مجتمع يقسم إلى طبقات غير متساوية، ويحلم الآخرون بالمساواة. هذا العبور المفاجئ من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر مثل ثورة تواجهت فيها الأفكار الأكثر تناقضاً بين عامي ١٨٦٠ و ١٧١٥ لتفرض التقدم على التقليد والحركة

أحد الخبراء الاستراتيجيين الإسرائيليين من فرضية أساسية، وهي أن إسرائيل تدرك تماماً أنه يستحيل اجتثاث حركات المقاومة والتحرر الوطني لكونها كـ «الهيذرا»، هذا الكائن الخيالي الذي له سبعة رؤوس كلما قطعت رأساً نبت مكانه رأسان. لذا، فالمسألة الاستراتيجية بالنسبة إلى إسرائيل تكمن في كيفية إضعاف المقاومة في لبنان وفي فلسطين بعد التعرف على عناصر قوتها. وكتاب بركوفتش الصادر بطبعته العربية عن مكتبة الشروق الدولية كان قد صدر عن دراسات الأمن القومي بجامعة تل أبيب في العام ٢٠٠٧، أي بعد حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ في لبنان وقبل العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

يرصد بركوفتش عناصر قوة المقاومة عند حزب الله، فيؤكد أهمية قوة العقيدة والإيمان التي ينجم عنها التمسك بالمقاومة بأي ثمن حتى الاستشهاد. كما يتناول قوة التجذر الشعبي للمقاومة وقدرتها على التوسع الاجتماعي، وكذلك قوة الروابط الإقليمية بين المقاومة وسورية وإيران اللتين سبق للغرب أن صنفهما في «محور الشر». وعليه، تسعى إسرائيل والولايات المتحدة من خلفها، إلى محاصرة العقيدة والثقافة الناجمة عنها من خلال زرع الشكوك في نفوس أنصار المقاومة وإثارة الفتنة بين السنة والشيعة، إذ تعمل على تصوير مجريات المقاومة بوصفها تهديداً إيرانياً يهدف إلى نشر المذهب الشيعي في الشرق الأوسط وزعزعة الأنظمة السنية.

كما تعمل إسرائيل في إطار استراتيجيتها لإضعاف قوة التجذر الشعبي لدى المقاومة، على دفع المجتمع إلى النفور منها، بحيث توجه الضربات العسكرية ضد

الكتاب - النفس البشرية بتمثال غلوكوس الذي أمعنت زوايا البحر في تشويبه، فأصبح وحشاً ضارياً أكثر منه إلهاً معبوداً. وفي هذا التشبيه ما يفيد من أجل البحث في أصل التفاوت بين البشر نتيجة انتقال الإنسان من الوضع الطبيعي إلى المجتمع المدني. ففي طوره الطبيعي أو المرحلة البدائية، يرى روسو أن الإنسان كان متساوياً مع غيره بحكم وسائل العيش المتقاربة (الصيد على سبيل المثال)، وغياب التراتبية نتيجة غياب الملكية، فاقترصر التفاوت بين البشر على القدرات الجسدية والذهنية. أما في حالته المدنية وتحوله إلى المجتمع المدني حيث تسود الملكية، فقد تعاضم التفاوت ليأخذ شكل التفاوت الأخلاقي والاجتماعي، ويؤدي إلى الظلم واندلاع الحروب والنزاعات. ولا يعني ذلك أن روسو يدعونا إلى التفهقر إلى الحالة الطبيعية، بل إلى إظهار أشكال متطورة من التفاوت تصل إلى حد الاستعباد أو الاستبداد الذي تم تنظيمه بقوانين وأنظمة حكم.

ويلخص روسو التفاوت في ثلاثة حدود: الأول في إقامة القانون وحق الملكية وهو الطور الذي جوز وضع الغني والفقير، والثاني في تأسيس الرئاسة، وهو الطور الذي جوز وضع القوي والضعيف، والثالث في تبديل السلطة الشرعية بسلطة اعتباطية، وهو الطور الذي جوز وضع السيد والعبد.

(٣)

داني بركوفتش. هل يمكن قطع رؤوس الهيذرا؟ معركة إضعاف حزب الله. تقديم ومراجعة إبراهيم البيومي غانم. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٩. ص ١٤٧.

ينطلق هذا الكتاب لـ داني بركوفتش

في شمال العراق وقرارات حكومة الإقليم المستقلة عن الحكومة المركزية في بغداد، والرعاية الأمريكية لسيطرة الأحزاب الكردية على الإقليم منذ العام ١٩٩١ حين قررت الولايات المتحدة فرض حظر جوي على شمال العراق، تحت شعار «حماية الأكراد» من قمع النظام في بغداد.

ولا يخفى أن الحماية الأمريكية للأحزاب الكردية فرضت واقعاً انفصالياً في كردستان العراق استمر حتى غزو العراق عام ٢٠٠٣ وإسقاط النظام. وعقب الغزو تقرر اعتماد الفدرالية كصيغة سياسية لإعادة بناء الدولة العراقية، إلا أن واقع الأمر أن قوات الاحتلال الأمريكي ومعها القوى السياسية التي تسلمت إدارة الحكم فشلت في إعادة الأمن إلى العراق وبناء حكومة مركزية قادرة على بسط سيطرتها على كامل أراضيها حتى في إطار الصيغة الفدرالية.

وإذا ما تراجعت حدة الفتنة المذهبية التي خيمت على الوضع العراقي في العام ٢٠٠٦، واحتواء الاقتتال بين الأحزاب التي تنافست على النفوذ واقتسام الموارد في جنوب العراق، والتقدم الذي حققته حكومة نوري المالكي في مواجهة جيش المهدي التابع لزعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، وانقلاب العشائر في غرب العراق - تحت مسمى قوات الصحة التي شكلتها القوات الأمريكية - على «تنظيم القاعدة»، فإن إقليم كردستان شبه المستقل بقي التحدي الأبرز الذي يواجه حكومة المالكي، وربما الحكومات العراقية المقبلة، ذلك أن للإقليم حكومته وبرلمانه وقواه الأمنية المتمثلة بالشبكة التي يعتبرها «نظامية»، ويطالب بضم كركوك الغنية بالنفط. ولم تنتظر حكومة الإقليم تسوية الخلاف مع حكومة

المدنيين لتصوير المقاومة مسؤولية عن تدهور مستوى معيشتهم، ناهيك عن وصف المقاومة بـ «الإرهاب» والعمل على تقويض خدماتها ذات الطابع الإنساني والاجتماعي وإثارة الشكوك حول أهداف «غير معلنة» للمقاومة، مثل العمل على السيطرة على السلطة. من هنا كان ضرب الأهداف المدنية في لبنان في حرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ بهدف تأليب الرأي العام اللبناني ضد المقاومة، وكان التركيز الإسرائيلي على حزب الله - وما زال - من أجل إظهاره كقوة شيعية تشكل الخطر الأكبر على لبنان وتسعى إلى الهيمنة على الحكم. ولم تختلف الأهداف الإسرائيلية في قطاع غزة، حيث فرضت إسرائيل حصاراً خانقاً على القطاع، واستهدفت في عدوانها على غزة المدنيين بصورة واضحة بهدف تأليب الأهالي ضد حماس.

أما بالنسبة إلى استراتيجية إسرائيل لإضعاف روابط المقاومة الإقليمية، فقد واصلت إسرائيل ومعها الولايات المتحدة التركيز على سورية وممارسة الضغوط لإبعادها عن إيران وحزب الله. ويرى المؤلف أن الهدف الإسرائيلي يبقى متمحوراً حول سبل إبعاد المقاومة عن إيران.

#### (٤)

دهام محمد العزاوي. الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠٠٩. ١٩٩ ص.

تساؤلات كثيرة مشروعة يثيرها هذا الكتاب حول مستقبل وحدة العراق في ظل مظاهر السيادة السائدة في إقليم كردستان

(٥)

عبد مختار موسى. **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٣١٨ ص.

لا شك في أن البحث في مسألة الجنوب السوداني والعلاقات بين الشمال والجنوب وتحقيق الانسجام بين مكونات المجتمع السوداني المتعدد ثقافياً وعرقياً ودينياً، مسألة في غاية التعقيد لأسباب تاريخية وعوامل موضوعية أنتجت أزمة ثقة بين الجنوب والشمال على مستوى النخب السياسية. ويرى المؤلف أن النخب السياسية الحاكمة الشمالية تعاملت مع المشكلة منذ بدايات ظهورها في خمسينيات القرن الماضي بوصفها تمرداً عسكرياً، فلجأت إلى الحل العسكري خلال الفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤ قبل أن تعي ضرورة الحل السياسي في الفترة بين ١٩٦٩ و ١٩٨٥ وفترة الإنقاذ منذ عام ١٩٨٩. وقد أطل ذلك أمد الحرب إلى أن تم توقيع «اتفاقية نيفاشا» للسلام الشامل عام ٢٠٠٥ التي شكلت نقطة تحول في تاريخ السودان تستدعي البحث في تداعياتها، إذ إنها تنص على حق تقرير المصير لشعب الجنوب في العام ٢٠١١، وذلك بموجب استفتاء يتقرر بنتيجته البقاء على دولة موحدة بين الشمال والجنوب أو انفصال الجنوب عن الشمال ليشكل دولة مستقلة.

تقوم الدراسة على عدة فرضيات، **الأولى**، أن جنوب السودان وشماله مختلفان في كل العناصر الضرورية من لغة ودين وثقافة لتشكيل القومية الواحدة، **والثانية** أن الصراع بين الشمال والجنوب هو صراع هويات، **والثالثة** أن الاستعمار لم يكن سبباً

بغداد حول قانون النفط والغاز الوطني، بل أبرمت عقوداً نفطية مع شركات أجنبية على الرغم من اعتبار حكومة المالكي هذه العقود غير قانونية. كما لم تتردد حكومة الإقليم في نشر قوات البشمركة في مناطق متاخمة للإقليم مثل خانقين في مواجهة الجيش العراقي. ولا يبدو أن حكومة الإقليم في وارد المساومة على المكتسبات التي تحققت للأكراد على مدى سنوات تحالفهم مع الولايات المتحدة، فيما يكثر الحديث عن مراجعة تركيا لسياستها تجاه كردستان العراق بالتنسيق مع الولايات المتحدة، في مقابل اتخاذ إجراءات صارمة ضد حزب العمال الكردستاني الذي يشن هجماته على الأراضي التركية انطلاقاً من إقليم كردستان. من هنا تتزاحم التساؤلات حول حدود استقلالية إقليم كردستان وطبيعة التحالف الكردي - الأمريكي وتداعياته على وحدة العراق وتطور المسألة الكردية وتداعياتها على المنطقة.

يعرض الكتاب لقيام الدولة العراقية والأبعاد التاريخية التي شكلت الظاهرة القومية الكردية، ويتناول أبعاد الفدرالية التي يسعى إليها الأكراد في العراق كبديل من الحرب الأهلية، ويبحث في العلاقات الكردية الأمريكية والموقف الإقليمي من الفدرالية في العراق وتداعياتها على دول الجوار. ويدعو المؤلف في خلاصة تحليله، الأحزاب الكردية - إلى مراجعة تاريخ الحركة الكردية في العراق، محذراً من خيار الاستعانة بالقوى الخارجية المعادية للعراق وتداعياته الكارثية على العرب والأكراد على السواء. كما يحذر من فشل الخيارات العسكرية التي لجأت إليها الأنظمة العراقية لحل المسألة الكردية وما نجم عنها من أزمات.

في تقديمها، في كونها دراسة تتناول دور المسيحيين العرب في بلاد الشام ومصر في نشأة الفكر القومي العربي في الفترة ١٨٤٠ - ١٩١٨، وذلك في ضوء معطيات الصحف والمجلات التي أسسها أو ساهم في تأسيسها المسيحيون العرب، بالإضافة إلى المذكرات والأدبيات والأرشيف الذي احتفظت به الجمعيات العربية، فضلاً على الكتابة المعاصرة التي تبلورت في سياق البحث عن أفق جديدة للحياة العربية، لا سيما بعد أن كشفت القومية التركية عن نزعتها الطورانية المتطرفة.

وتهدف الدراسة بالتالي، إلى الكشف عن دور المفكرين العرب المسيحيين - في ضوء اتصالهم المبكر بالغرب - في بلورة فكرة القومية العربية، والدفع بها من إطار التنظير إلى حيز التنفيذ على أرض الواقع في بلاد الشام ومصر.

يضم الكتاب أربعة فصول، يعرض **الأول** لأوضاع المسيحيين في ظل الحكم العثماني، وتنامي النشاط التبشيري في بلاد الشام ومصر، ويتناول **الثاني** الحديث عن التيارات القومية لدى المسيحيين العرب، بدءاً بالتيار العروبي، ثم التيار العروبي العلماني، وصولاً إلى التيار العروبي الاشتراكي. ويتوقف **الفصل الثالث** عند أهم الجمعيات والتنظيمات السياسية العلنية والسرية، تلك التي أسسها أو شارك فيها المسيحيون العرب، ويتناول دورهم في المؤتمر العربي الأول الذي عقد في باريس عام ١٩١٣. أما **الفصل الرابع**، فيرصد دور المسيحيين العرب في الثورة العربية الكبرى، وانخراطهم الفعلي في مجرياتها، ولا سيما مشاركتهم في الأدبيات الثقافية.

أساسياً في أزمة الجنوب، لكنه عمّق الاختلافات القائمة من خلال سياساته التي عزلت الجنوب عن الشمال، و**الرابعة** أن اختزال المشكلة في الجانب السياسي واعتماد الحل العسكري فاقم الأزمة وأدى إلى تدويلها، و**الخامسة**، أن الدين لم يكن المحرك الأساسي للمشكلة، بل إن تسييس الدين هو الذي فاقم الأزمة.

وإذ يعرض المؤلف لهذه الفرضيات، يخلص إلى أن «اتفاقية نيفاشا» أوقفت الحرب، لكنها لم تحقق السلام، ولا يتوقع أن تحقق وحدة اندماجية مستدامة، باعتبار أن الاندماج الاجتماعي والثقافي لا يتم من خلال اتفاق سياسي أو اتفاق له أبعاد اقتصادية فحسب، بل من خلال بناء الثقة بين النخب السياسية في الشمال والجنوب، وهذا هو العامل الأهم. ويرى المؤلف أن الجنوبيين قد يصوتون لصالح الانفصال، لذا على حكومة الخرطوم أن تعمل على تغيير سياستها تجاه الجنوبيين وكسب ثقتهم مهما كانت نتائج الاستفتاء، إذ إنه في حال اختار الجنوبيون دولة مستقلة في الاستفتاء، فمن الأفضل أن تكون هذه الدولة الجنوبية الضعيفة الناشئة صديقة للشمال بدلاً من أن تكون جاراً خصماً متحالفاً مع دوائر صهيونية وغربية وأفريقية تهدد باستمرار كيان الدولة الشمالية.

(٦)

فدوى أحمد محمود نصيرات.  
**المسيحيون العرب وفكرة القومية العربية في بلاد الشام ومصر (١٨٤٠ - ١٩١٨)**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٤٨٠ ص. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٧٧)

تكمّن أهمية هذه الدراسة، كما يأتي

(٧)

وفي المحور الاقتصادي، يتناول التقرير الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتخفيف من الفقر خلال السنوات ٢٠٠٦ - ٢٠١٠، ودور مؤسسات القطاع العام في إدارة الموارد، والأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد اليمني. ويمكن التوقف في هذا المحور عند متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ الذي لم يتجاوز نسبة ٤,٣ بالمئة في حين كان معدل النمو المستهدف يقدر بنحو ٦,٧ بالمئة. كما يمكن التوقف عند استمرار مشكلة الفقر وأزمة البطالة التي تصل معدلاتها في الاقتصاد إلى نحو ٣٥ بالمئة من إجمالي القوى العاملة وتتركز بصورة كبيرة بين الشباب، ناهيك عن الفساد الإداري في مؤسسات القطاع العام لعدم فاعلية عملية الرقابة والمحاسبة.

أما بالنسبة إلى المحور الأمني، فيتناول التقرير تصاعد ظاهرة الإرهاب والتعاون اليمني مع المجتمع الدولي في مكافحته. وفي المحور الأخير المتعلق بعلاقات اليمن الخارجية، يتوقف عند انضمام اليمن إلى بعض مؤسسات بلدان مجلس التعاون الخليجي، وكذلك ظاهرة القرصنة الصومالية في خليج عدن التي زادت من التواجد الأجنبي في المنطقة، بالإضافة إلى تفاعلات أحداث صعدة التي لم يتناول التقرير آخر تطوراتها لصدوره قبل الحرب السادسة التي اندلعت بين الجيش اليمني والحوثيين في آب/أغسطس ٢٠٠٩.

ويقدم التقرير على شكل ملحق قراءة في الحرب الصهيونية على قطاع غزة ويرصد أبرز الجرائم الإسرائيلية التي ارتكبت بحق الفلسطينيين المدنيين.

محمد أحمد الأفندي. **التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٨**. صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٩. ٣١٦ ص.

يتمحور هذا التقرير حول التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدتها الجمهورية اليمنية، ويتناول تطور علاقات اليمن الخارجية، ويعرض للتقارير الدولية السنوية التي تتناول تطور الأوضاع في اليمن.

في المحور السياسي، يتناول التقرير تفاقم إشكالية السلطة التي تنذر بتداعيات تمس بنسيج الوحدة الوطنية، ومن مظاهرها الإصرار على الاتجاه الشمولي في السلطة، والاتجاه الانفصالي الذي يقتات على مسائى الاتجاه الشمولي. لذا يسارع التقرير إلى مطالبة الحزب الحاكم بالحوار مع أحزاب المعارضة في «اللقاء المشترك» من أجل وضع قانون انتخابي على أساس النسبية، بعدما فشل الحوار بين الجانبين في شباط/فبراير ٢٠٠٩ في التوصل إلى اتفاق بشأن تطوير النظام الانتخابي وتشكيل لجنة عليا للانتخابات التي كانت مقررة في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وتم تأجيلها لمدة عامين كمخرج من الأزمة. ويدعو التقرير إلى إصلاح سياسي وإداري واقتصادي ومالي شامل يسهم في مكافحة الفقر والبطالة والفساد وتحقيق قدر مقبول من العدالة في توزيع الثروة، بعيداً عن استخدام القوة والتفرد، إذ لا وحدة وطنية راسخة من دون ديمقراطية وعدالة. وفي المقابل يدعو التقرير الانفصاليين إلى مراجعة الذات لكون الانفصال ليس حلاً بل فتنة كبرى.

(٨)

محمد عيسى صالحيّة. مدينة القدس: السكان والأرض (العرب واليهود) ١٢٧٥ - ١٣٦٨هـ / ١٨٥٨ - ١٩٤٨م. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩. ١٢٥ ص.

تتمحور هذه الدراسة الموثقة حول مدينة القدس وأوضاعها الديمغرافية الخاصة بالعرب واليهود خلال الفترة من عام ١٨٥٨ إلى عام ١٩٤٨. وتعنى تفاصيل الدراسة بأوضاع المدينة خلال العهد العثماني وفي عهد الاحتلال البريطاني، مستندة إلى الوثائق العثمانية والبريطانية والأمريكية وسجلات المحكمة الشرعية في القدس ومحاضر جلسات المجلس البلدي في المدينة، لتجيب عن مسألتين كانتا أساس النكبة، وهما: كيفية حيازة اليهود المهاجرين الأجانب على الأراضي في المدينة المقدسة داخل السور وخارجه، وظاهرة استيطان اليهود المهاجرين الأجانب في جوار المدينة.

يرصد المؤلف أساليب الخداع والاحتياال والتلاعب على القوانين في العهد العثماني لحيازة الأراضي، بالتعاون والتنسيق مع قناصل الدول الأجنبية في القدس، واستغلال تردّي الأوضاع الاقتصادية وسوء حالة الفلاح العربي. وفي العهد البريطاني، يعرض للقوانين والضرائب والمصادرات واللجوء إلى القوة والإعدام والعقوبات بالنفي والاعتقالات بهدف إجلاء الفلاحين قسراً عن أراضيهم وتمكين اليهود من حيازة الأراضي.

أما بالنسبة إلى الاستيطان وتسهيل هجرة اليهود من أوطانهم الأصلية في أوروبا

وأمریکا والبلدان الأخرى، فقد استند المؤلف إلى المصادر الأوروبية واليهودية والعثمانية لدراسة الطرق والوسائل غير القانونية وغير الشرعية، وكذا معايير تهريب اليهود سواء في العهد العثماني أو عهد الاحتلال البريطاني.

يؤكد المؤلف بشكل موثق أن اليهود الأجانب في مدينة القدس وقرائها لم يملكوا أية أراضي أو دور حتى بداية القرن السابع عشر. وحتى مقابرهم كانت مؤجرة لهم من أملاك الأوقاف الإسلامية. كما أن أعدادهم في القدس كانت حتى ذاك التاريخ، قليلة، لا بل هجروا المدينة في إحدى المراحل لتردي أحوالها الاقتصادية. وعلى الرغم من التلاعب بالقوانين والدعم البريطاني والأمريكي للحركة الصهيونية لسلب أراضي أهل فلسطين، فإن اليهود لم يحققوا كامل أهدافهم في الاستيطان والأرض، ولم يتمكنوا من قضم أكثر من ٦ بالمئة من أراضي فلسطين خلال ما يقارب قرن من الزمن إلى أن وقعت النكبة. وفي ذلك أكثر من معنى، أبرزها تشبث أبناء الشعب الفلسطيني بأرضهم وصمودهم أمام شتى المؤامرات وأصناف القتل والتهجير.

(٩)

نايف حواتمة. اليسار العربي: رؤيا النهوض الكبير (نقد وتوقعات). دمشق: الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع؛ بيروت: بيسان للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩. ٤١٥ ص.

تجدد الحديث عن اليسار - واليسار العربي من ضمنه - له ما يبرر بعد انهيار نظرية نهاية التاريخ لـ فرنسيس فوكوياما التي بنيت على خلفية تفكك الاتحاد السوفياتي السابق وانهيار التجربة

وفتح نوافذ الحريات الفكرية والثقافية والسياسية والحزبية والنقابية من دون قيود سلطوية.

## (١٠)

هاني محمد القحطاني. مبادئ العمارة الإسلامية وتحولاتها المعاصرة: قراءة تحليلية في الشكل. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩. ٥٧٦ ص.

تكمن أهمية هذا الكتاب، كما يأتي في مقدمته، في كونه يتجاوز اهتمام الدراسات التاريخية والأكاديمية للعمارة الإسلامية، ليتناولها معمارياً بالتفصيل ضمن مناهج معمارية حديثة تأخذ في أهدافها محاولة فهم هذه العمارة والانتقال بها إلى آفاق جديدة من الفهم والممارسة. ومؤلف الكتاب مهندس معماري يضع نصب عينيه أن العمارة بناء ذو شكل ثلاثي الأبعاد بني ضمن سياقات تاريخية وجغرافية وثقافية متنوعة، ولأغراض محددة وبمواد بناء وأساليب إنشاء معينة، لذا يهدف إلى إيجاد قاعدة معرفية صلبة للمهندسين المعماريين المعاصرين في سعيهم إلى الارتقاء بالبيئة المعمارية المعاصرة.

وهذا الكتاب بحث عن نموذج (باراديغم)، يوضع بموجبه «منهجية شاملة لأشكال العمارة الإسلامية ضمن إطار عام لفهم هذه العمارة بأسلوب مبسط، ومن ثم البناء على معطيات هذا النموذج في عمارة اليوم والغد لإضفاء أبعاد ثقافية وحضارية أصيلة على العمارة المعاصرة في الوطن العربي والعالم الإسلامي اليوم».

يقع الكتاب في قسمين، يقدم الأول

الاشتراكية السوفياتية، والتي ادعت الانتصار النهائي للرأسمالية النيوليبرالية المعولة. وكما يرى حواتمة، الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، يتجدد الحديث عن اليسار أيضاً، لكون نظرية صراع الحضارات - هانتنغتون لم تتمكن بدورها من طمس صراع البشرية نحو العدالة الاجتماعية.

لقد اجتاحت الأزمة المالية العالمية اقتصاد دول المركز الرأسمالي العالمي لتظهر بوضوح مدى هشاشة مقولة رأسمالية الأسواق تضبط نفسها - من دون تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أو دون مساءلة أو محاسبة - . وقد دفعت الأزمة حكومات الدول الرأسمالية إلى التدخل لتعويم بنوك ومؤسسات كبرى، وإلى أشكال متعددة من المساءلة والمحاسبة والحمائية، مستندة إلى تجارب اشتراكية سابقة وراثة. كما أن التظاهرات ضد العولة والرأسمالية النيوليبرالية المعولة في بلدان المراكز الرأسمالية لم تتوقف، مطالبة بالعدالة الاجتماعية. من هنا يرى حواتمة أن مسار الشعوب نحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والتقدم لم يتوقف، وأن اليسار، بما في ذلك اليسار العربي، ما زال معنياً بهذا المسار على طريق النهوض الكبير. ومن أولويات اليسار العربي الذي يتحدث عنه حواتمة، مراجعة مسيرة حركات اليسار من أجل تحقيق السيادة الوطنية والقومية والتحرر من التبعية، والعمل من أجل التنمية البشرية المستدامة، والتمسك بالحلول الديمقراطية لمعالجة المشكلات الإثنية والطائفية في أغلبية الاقطار العربية من دون تمييز في المواطنة والجنس والعرق والدين، والعمل على التطور الصناعي والتكنولوجي



العمارة من احتواء إلى ظهور أو العكس)، ومفهوم الطبقات (مجمل اللبنة التي تتكون منها العمارة) ومفهوم التكرار الذي يشكل البعد الحسابي في عملية البناء. أما **القسم الثاني**، فيتناول العمارة في العالم الإسلامي في أثناء عصر الحداثة وبعده، ويعرض لنماذج معاصرة لتحولات العمارة الإسلامية.

المادة العلمية للكتاب، وأهمها مفاهيم النظرية النموذج (الباراديجم)، وهي: مفهوم الاحتواء (توجه العمارة بأشكالها كافة نحو الداخل في تجاهل يبدو متعمداً لجميع أوجه البناء الخارجية)، ومفهوم الظهور، وهو عكس الاحتواء يؤكد (ظهور الجانب الخارجي المرئي لنسيج العمارة وهياكلها)، ومفهوم التحول (المعني بالآليات والميكانيزمات التي يتم بموجبها تحول

## ثانياً: كتب أجنبية

(١)

Vincent Bugliosi

### **The Prosecution of George W. Bush for Murder**

Cambridge, MA: Vanguard Press, 2008. xi, 344 p.

فانسنت بوغليوسي رجل قانون له باع طويل في محاكمات جرائم القتل في لوس أنجلوس. وإذ يدعو صراحة إلى محاكمة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، فلأنه يتمسك بتحقيق العدالة، بعيداً عن الخلفيات الحزبية؛ فالرجل كحقوقى أو كمواطن، لا يسعه إلا أن يتهم بوش بالكذب على الأمة وجرها إلى حرب مدمرة في العراق تحت شعارات وذرائع زائفة، متسبباً بمقتل أكثر من ٤ آلاف جندي أمريكي وأكثر من مئة ألف عراقي بريء من المدنيين، ناهيك عن توريط الولايات المتحدة بحرب لا أفق لإنهائها، أدت إلى نفور حلفاء أمريكا في العالم الغربي، وبلغت كلفتها حتى الآن أكثر من تريليون دولار.

يتهم بوغليوسي بوش ونائبه ديك

تشيني ودونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق، وكوندوليزا رايس، وزيرة الخارجية السابقة، بالذهاب إلى الحرب في العراق لأن بوش كان منخرطاً في التخطيط لهذه الحرب قبل أن يصبح رئيساً. ويشدد على أنه بعد سقوط زيف إدعاءات بوش لتبرير الحرب (عدم صلة العراق بالقاعدة وبأحداث «١١ سبتمبر» وعدم وجود أسلحة دمار شامل)، لا بد من محاسبته والمسؤولين عن الحرب، ذلك أن صورة الولايات المتحدة في العالم لن تتحسن ما لم تأخذ العدالة مجراها، ولتكن محاكمة بوش عبرة لكل من يدخل البيت الأبيض مستقبلاً.

(٢)

Hilton L. Root

### **Alliance Curse: How America Lost the Third World**

Washington, DC: Brookings Institution Press, 2008. x, 286 p.

لماذا تستمر الولايات المتحدة في دعم الأنظمة الأوتوقراطية المؤذية بدلاً من الديمقراطيات التمثيلية؟ ولماذا بقيت الدول

### (٣)

Marina Ottaway and Amr Hamzawy (eds.)  
**Getting to Pluralism: Political Actors in the Arab World**

Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2009. 118 p.

يضم هذا الكتاب مجموعة من المقالات التي تتناول خريطة القوى السياسية الأساسية في عدد من البلدان العربية، وذلك بهدف قياس درجة التعددية السياسية التي يعكسها توزيع السلطة بين هذه القوى سواء على مستوى المؤسسات وما تفرزه نتائج الانتخابات - دون إغفال ما يحيط بها من إشكاليات - أو على صعيد قوة التنظيم والحشد الجماهيري الذي تستقطبه هذه القوى سواء من خلال برامجها السياسية أو أنشطتها الاجتماعية. ومع توضيح صورة توزيع السلطة السياسية بين هذه القوى، يصبح من الممكن دراسة آفاق الإصلاح السياسي في البلدان العربية والتحديات التي تحول دون تحقيقه.

تظهر مقالات الكتاب أن الأحزاب العلمانية في البلدان العربية هي أكثر الأحزاب تراجعاً. كما أن الحركات الإسلامية التي برهنت عن فعالية في التنظيم والاستقطاب الجماهيري بدأت تتراجع. وحدها الأحزاب الحاكمة التي أبدت استعداداً لإجراء إصلاحات سياسية - تحت ضغوط أجنبية في السنوات الأخيرة - نجحت في استيعاب هذه الضغوط، سواء من خلال إصلاحات شكلية، أو وعود بالإصلاح، أو إثارة المخاوف من الحركات الإسلامية. ولا مبالغة في القول إن الأحزاب الحاكمة في أكثر من بلد عربي أفادت من سقوط الأنفة عن شعار «الديمقراطية الأمريكية» الكارثي في العراق، وتقدمت في

النامية التي ترعاها أمريكا فقيرة وغارقة في الفوضى السياسية؟ وما هو سبب الإفادة الأمريكية الضئيلة من تحالفها مع الأنظمة الأوتوقراطية رغم دعمها السخي لهذه الأنظمة؟

هذه عينة من الأسئلة التي يطرحها الأكاديمي د. روت في كتابه هذا **لعنة التحالف**، محاولاً الإجابة عنها في إطار نظرية حاجة الولايات المتحدة إلى المساومة مع الأنظمة الأوتوقراطية على المنافع الأمنية في مقابل دعم هذه الأنظمة، الأمر الذي أدى إلى نفور شعوب الدول النامية من الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية.

يوضح المؤلف أن المسؤولين الأمريكيين غالباً ما اهتموا بإقامة شراكة مع أنظمة أوتوقراطية غير مرغوب فيها من أجل الحصول على فوائد أمنية قصيرة الأجل، في حين لم يجدوا حاجة ملحة إلى المساومة على المسائل الأمنية مع الديمقراطيات التمثيلية. وقد قامت الشراكة مع الأوتوقراطيات على أسس شخصية وزبائنية سواء مع نخب غربية الاتجاه أو مع عائلات حاكمة. لكن تطور الشراكة لم يكن ليفيد سوى النخب الحاكمة التي إما وضعت يدها على المساعدات الأمريكية وحالت دون توزيعها لصالح المواطنين والفقراء، أو عملت على الإفادة من التحالف مع الولايات المتحدة للامتناع عن إجراء أي إصلاح سياسي أو اقتصادي. وهكذا شكلت المساعدات الأمريكية ودعم الأنظمة الأوتوقراطية عائقاً أمام الإصلاح في الدول النامية، وتسببت بكراهية الشعوب للسياسات الأمريكية في أكثر من منطقة في العالم الثالث.

من حيث المبدأ، لا يختلف اثنان على مضمون الكتاب من حيث إدانة الفساد وسبل مكافحته. لكن من هي الجهة المخولة فرض عقوبات على الدول الفاسدة والحكام؟ وهل تفرض العقوبات على كافة الدول والقادة الفاسدين دون تمييز؟ أم أن الدوائر الغربية والأمريكية تحديداً تسعى الآن إلى إثارة الفساد كقضية حق يراى بها باطل؟ أسئلة مشروعة يتوجب طرحها خشية أن يصبح شعار الفساد مرادفاً لشعار الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، فتجيز الدوائر الغربية تدخلها في شؤون الدول الأخرى من أجل تنفيذ سياسات وتأمين مصالح ذاتية لا علاقة بها بالفساد، والأمثلة كثيرة في هذا المجال.

## (٥)

James Scott

**The Attack on the Liberty: The Untold Story of Israel's Deadly 1967 Assault on a U.S. Spy Ship**

New York: Simon and Schuster, 2009. 374 p.

في خضم حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ كانت سفينة التجسس الأمريكية ليبرتي تقوم بمهمة تنصت على الاتصالات قبالة الساحل المصري عندما هاجمتها طائرة إسرائيلية في المياه الدولية وقتلت ٣٤ من طاقمها وجرح ١٧١ آخرين. واستهدف الهجوم الإسرائيلي السفينة على الرغم من أنها كانت ترفع العلم الأمريكي، وبعد أن رصدها طائرات استطلاع إسرائيلية وحلقت فوقها لأكثر من مرة. كما شارك زورق إسرائيلي في تدمير السفينة التي بقيت دون نجدة أو مساعدة لأكثر من ١٧ ساعة قبل أن تأتي الإغاثة من السفن الأمريكية

علاقتها مع الولايات المتحدة بوصفها رأس حربة في محاربة الإرهاب، فأحكمت قبضتها على السلطة لتتلاشى أوهام التعددية السياسية ومشاريع الإصلاح.

## (٤)

Robert I. Rotberg (ed.)

**Corruption, Global Security, and World Order**

Washington DC: Brookings Institution Press, 2009. 497 p.

يعرض هذا الكتاب لموضوع الفساد بوصفه ظاهرة قديمة عرفها الإنسان منذ بدايات الحضارات، إذ استغل وجهاء العامة مكاتبهم ومناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية، فيما سعى مواطنون إلى الإفادة من فساد القيمين على السلطة. لكن تداعيات الفساد لم تعد قضية تقتصر على إعاقه الحكم الرشيد فحسب، بل باتت تعرض الأمن العالمي للخطر أكثر من أي وقت مضى. هذا ما يسعى الكتاب إلى تأكيده، متناولاً العلاقة بين الفساد وكل من التقلبات المالية غير المتوقعة، والشكوك المتبادلة بين القوى العالمية، والمنافسة، والانتشار النووي، والإرهاب، والطغيان، والاتجار بالمخدرات والبشر وانتهاكات حقوق الإنسان وضياح فرص التنمية.

ويؤكد الكتاب أن هناك دولاً وحكاماً يسيطرون على مناطق واسعة من العالم عن طريق ممارسات الفساد الإجرامية. لذا من المهم تشديد العقوبات على الأنشطة المشبوهة للدول وقادتها في إطار مكافحة الفساد. وأولى الخطوات في هذا السياق التأكد من وجود قيادات إيجابية نظيفة على رأس هرم السلطة في هذه الدول.

ضد إسرائيل، فقررت إغراق السفينة وإخفاء الحقيقة وعدم إفساد العلاقة مع اليهود الأمريكيين الذين أشادوا بالانتصار العسكري الذي حققته إسرائيل حليفة الولايات المتحدة في «حرب يونيو»، في وقت كانت إدارة جونسون غارقة في حرب فيتنام التي تفقد التأييد الشعبي.

وقد تعددت الروايات، وذكرت إحداها أن إسرائيل أقدمت على مهاجمة السفينة خشية أن تسرب معلوماتها إلى العرب، في حين ربطت رواية أخرى بين مهمة ليبرتي قبالة الساحل المصري وإعدام إسرائيل الجنود الأسرى المصريين في سيناء، إذ خشيت القيادة الإسرائيلية وجود ليبرتي كشاهد على إعدام الجنود.

مهما يكن من أمر، لقد رفضت الإدارة الأمريكية إدانة إسرائيل حتى في هجومها على سفينة أمريكية؛ فهل يتوقع الحكام العرب أن تنصفهم أمريكا؟

## ثالثاً: تقارير المراكز البحثية

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وإذا ما أجري الاستفتاء ورفض العراقيون الاتفاقية، فعلى القوات الأمريكية مغادرة العراق بتاريخ ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ بدلاً من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أي قبل نحو ١١ شهراً من التاريخ المحدد في الاتفاقية. أما المسألة الأخرى المثيرة للاهتمام في هذا البحث، فتتعلق بمواقف الساسة والناخبين العراقيين من الاتفاقية، وخاصة مواقفهم القومية التي قد تستخدم - برأي المؤلفين - من أجل تحقيق مكاسب أنية على حساب

الأخرى في المتوسط. وقد قررت إدارة الرئيس الأمريكي جونسون آنذاك إغراق السفينة لطمس معالم الهجوم لبطويه النسيان، والاكتفاء بالرواية الإسرائيلية التي تزعم أنه تعذر التعرف إلى هوية السفينة الأمريكية، فقصفت بطريق الخطأ باعتبارها سفينة مصرية.

مؤلف هذا الكتاب جيمس سكوت، أحد أبناء الناجين من طاقم السفينة، يأبى في كل الأحوال، أن يسلم بالرواية الإسرائيلية ويرضى بطمس إدارة جونسون للحقائق، لذا يقدم هذا الكتاب مستنداً إلى وثائق ومدونات المسؤولين الأمريكيين في أروقة البيت الأبيض، والبنتاغون، والكونغرس، والمقابلات التي أجراها مع عدد من طاقم السفينة الناجين، ليؤكد أن القيادة الإسرائيلية ميزت هوية السفينة الأمريكية قبل مهاجمتها، وأن إدارة جونسون لم تقتنع بالرواية الإسرائيلية، لكنها فضلت ألا تثير أزمة مع إسرائيل، أو غضب الرأي العام

(١)

Michael Knights and Ahmed Ali,  
«Putting Iraq's Security Agreement to the  
Vote: Risks and Opportunities»,  
*Policy Watch* (Washington Institute for  
Near East Policy), no. 1572 (24 August  
2009).

وافق مجلس الوزراء العراقي في ١٧  
آب/أغسطس ٢٠٠٩ على مشروع قانون من  
أجل إحالة الاتفاقية الأمنية بين العراق  
والولايات المتحدة (صوفاً) على استفتاء  
وطني بالتزامن مع الانتخابات العامة المقررة

إمكانات التعامل مع الحالات الطارئة والانتكاسات الأمنية الخطيرة، بالإضافة إلى صعوبة تشكيل حكومة عراقية جديدة عقب الانتخابات المقبلة كما حصل في العام ٢٠٠٥.

بناء على ما تقدم، يوصي الباحثان صانعي السياسة الأمريكية بتوجيه نداءات إلى القيادات العراقية من أجل عدم تسييس الاستفتاء في خطابهم الانتخابي كبادرة حسن نية. كما يدعون المسؤولين العراقيين - في حال رفض العراقيون الاتفاقية الأمنية - إلى إعطاء القوات الأمريكية حرية الحركة من أجل الإسراع في إنجاز مهامها بموجب جداول انسحاب القوات المستجدة. كذلك يدعو الباحثان الحكومتين العراقية والأمريكية إلى الاستعداد لوضع مشروع أمني جديد يعرض على البرلمان العراقي الجديد عام ٢٠١٠، إذ إن الاتفاقية الأمنية الحالية تنتهي في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، وهناك حاجة إلى اتفاق جديد عام ٢٠١٢ من أجل تغطية الدعم العسكري الأمريكي لقوات الأمن العراقية وتجهيزها، وربما للقيام بمهام محددة لحفظ السلام في المناطق المتاخمة لإقليم كردستان، المتنازع عليها بين حكومة بغداد والإقليم.

## (٢)

Christopher Boucek,

«Yemen: Avoiding a Downward Spiral»,

Carnegie Paper (Carnegie Endowment for International Peace, Middle East Program), no. 102 (September 2009).

في هذا التقرير الصادر عن مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، يرى الباحث في

العلاقات العراقية - الأمريكية ومهام القوات الأمريكية، ومن أجل تشتيت اهتمامات الناخبين وتحويلها عن قضايا الفساد والخدمات والأداء الاقتصادي والانجازات الأمنية وغيرها من القضايا التي غالباً ما تتضمنها الحملات الانتخابية.

يرى المؤلفان نايتس وأحمد علي أن رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قد يكون قرر إدراج موضوع الاستفتاء مع الانتخابات المقبلة من أجل جذب كتلة التوافق السنية والتيار الصدري المؤيدين للاستفتاء، في مواجهة المجلس الأعلى الإسلامي والأكراد الذين قد يعارضون إعادة انتخابه. ويمكن أن يكون المالكي قد أعد لحملة سياسية انتخابية تهيمن عليها الأفكار القومية العابرة للطوائف والانقسامات وتساهم في تعزيز فرص إعادة انتخابه. لكن يخشى أن تطغى هذه الأفكار على قضايا الفساد والخدمات والأداء الاقتصادي والانجازات الأمنية.

ومع تزايد التفجيرات منذ انسحاب القوات الأمريكية من المدن، يمكن أن يوافق العراقيون على الاتفاقية الأمنية، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من المرونة والوقت للتعاون بين القوات الأمريكية والعراقية. أما إذا رفض العراقيون الاتفاقية، فسيتم تسريع جدول انسحاب القوات الأمريكية وضغط برامج تدريب وتجهيز قوى الأمن العراقية، خاصة أنه بحلول آب/أغسطس ٢٠١٠ سينسحب بين ٣٥ و ٥٠ ألف جندي أمريكي كما هو مقرر، الأمر الذي يزيد من مخاطر استراتيجية ما تزال قائمة في العراق، أبرزها الخلاف بين حكومة بغداد وقوات إقليم كردستان؛ البشمركة، وتراجع

### (٣)

David Schenker,

«What Next for Syria?»

Washington Institute for Near East Policy  
(September 2009).

يعتبر مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ديفيد شينكر في هذا البحث أن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، بخلاف سلفه بوش، قرر إعادة الاتصال والحوار مع سورية منذ دخوله البيت الأبيض من أجل تحسين العلاقات بين البلدين وإعادة بناء الثقة. وقد زارت دمشق وفود أمنية ودبلوماسية أمريكية من أجل البحث في موضوع استقرار العراق بعدما سمعت واشنطن من السفير السوري لديها عماد مصطفى أن العراق يفترض أن يكون موضوع اهتمام مشترك، يشكل فرصة قوية جداً للتعاون بين سورية وإدارة أوباما.

لكن شينكر يرى أن تسلل المجهدين إلى العراق عبر الأراضي السورية لم يتوقف، ويحمل سورية مسؤولية التفجيرات الأخيرة التي هزت المنطقة الخضراء في بغداد وأسفرت عن سقوط أكثر من مئة قتيل، سواء كانت القاعدة وراء التفجيرات أو البعثيين العراقيين المقيمين في دمشق، الذين ترفض السلطات السورية تسليمهم (دون دليل يدينهم). و(على الرغم من نفي دمشق للاتهامات العراقية)، يذهب شينكر بعيداً ليتهم السلطات السورية بأنها لا تعمل من أجل استقرار العراق. وبناء على هذه الفرضية، يرى أن إدارة أوباما وصلت إلى حائط مسدود في جهودها لإقامة شراكة مع سورية تقوم على المصالح المشتركة والاحترام المتبادل سواء في العراق أو لبنان

برنامج كارنيغي للشرق الأوسط كريستوفر بوتشيك أن اليمن يواجه تحديات متزايدة تهدد مستقبله السياسي، كما تهدد جيرانه في شبه الجزيرة العربية؛ فالحرب الدائرة في محافظة صعدة شمال اليمن بين الجيش اليمني والحوثيين، والحركة الانفصالية المتجددة في محافظات الجنوب، وعودة ظهور تنظيم القاعدة، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتردي، تشكل تحديات قد تتقاطع لتضغط على الحكومة اليمنية وتهدد تماسك البلاد والاستقرار في المنطقة.

وعلى الرغم من أن اليمن تمكن من تجاوز الأزمات في الماضي، إلا أن التحديات القائمة متشابكة ومعقدة ولا تترك للحكومة خيارات كثيرة لمعالجتها. لقد تراجع إنتاج النفط الذي تشكل عائداته ٧٥ بالمئة من الدخل، والتهم النمو السكاني المتصاعد ما بذل من جهود لمكافحة الفقر، وارتفعت نسبة البطالة إلى نحو ٣٥ بالمئة. ويواجه اليمن أزمة موارد مائية، ناهيك عن تراجع في المحاصيل، واتساع الفجوة الغذائية.

يوصي التقرير الحكومة اليمنية بتعزيز القدرات اليمنية لتطبيق القانون والعمل على مكافحة الفساد وإقامة الحكم الرشيد، ويدعو بلدان مجلس التعاون الخليجي أن تشترط على اليمن تنفيذ مثل هذه التوصيات من أجل الانضمام إلى مجلس التعاون. كما يوصي الولايات المتحدة بالتحرك لتقديم المساعدات المالية المباشرة، بدلاً من التركيز على المساعدات العسكرية والأمنية، ويؤكد أهمية زيادة المساعدات الأمريكية بشكل عام، معتبراً أنها محدودة للغاية إذا ما قورنت بما يعنيه اليمن للأمن القومي الأمريكي.

إلى جهات غير حكومية فاعلة، بحيث لم يعد يصح الاكتفاء بوضع جميع المخاطر تحت مظلة «الحرب على الإرهاب».

والاتجاهات الثمانية التي يحددها التقرير، هي:

١ - إعادة التوزيع العالمي للقوة الاقتصادية من الغرب إلى باقي سائر دول العالم.

٢ - ظهور جزئي لعالم متعدد الأقطاب.

٣ - تصاعد تأثير ثورة المعلومات في السلوك الاقتصادي والسياسي للدول الحديثة.

٤ - تصاعد تأثير الطاقة والبيئة في الأمن.

٥ - تزايد التحديات الناجمة عن الدول الهشة أو الفاشلة.

٦ - المخاطر الناجمة عن العبور المتزايد للإرهاب عبر الحدود.

٧ - الطابع المتغير للصراع من التقليدية إلى الحرب غير النظامية والهجينية.

٨ - احتمال انتشار مزيد من الأسلحة النووية والبيولوجية وأثر ذلك في طبيعة النزاعات المستقبلية.

(٥)

Anthony H. Cordesman,

«The Levin «Plan»: A Wrong Approach in Afghanistan»

Center for Strategic and International Studies (CSIC) (12 September 2009)

في هذا البحث للخبير العسكري الأمريكي كوردسمان ما يؤكد أن الولايات المتحدة تواجه تحديات حاسمة في

أو فلسطين. ويعتبر أنه بالرغم من رفض إدارة أوباما اتهام سورية بتفجيرات بغداد واعتبارها الخلاف بين سورية والحكومة العراقية - على خلفية هذه التفجيرات - مسألة داخلية، فإن هذه الإدارة لا بد أن تعيد تقييم نهجها التصالحي مع دمشق، وستسعى إلى إيصال هذه الرسالة إلى دمشق على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة المقرر انعقادها في الأسبوع الأخير من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

ويخلص شينكر إلى أنه إذا استمر السلوك السوري على ما هو عليه، لا يتوقع من إدارة أوباما أن تتخذ خطوات دراماتيكية تجاه دمشق في وقت قريب، كما أنه من السابق لأوانه الحديث عن عودة إدارة أوباما إلى سياسة إدارة بوش التي هدفت إلى عزل دمشق. ويعتبر أن على الإدارة الأمريكية وهي تسحب قواتها من العراق أن تضع في الحسبان فرضية عدم تعاون سورية في موضوع العراق، ويجب أن تعكس السياسة الأمريكية تجاه سورية هذه الفرضية التي ينظر إليها الباحث بوصفها حقيقة.

(٤)

Patrick M. Cronin (ed.)

Global Strategic Assessment 2009: America's Security Role in a Changing World

Washington, DC: Institute for National Strategic Studies, 2009.

يحدد هذا التقرير الصادر عن المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية (الأمريكي) في جامعة الدفاع الوطني ثمانية اتجاهات عالمية تتحكم بالبيئة الأمنية العالمية المعقدة، وتفرض تحديات عديدة على الدور الأمني الأمريكي، في وقت يشهد العالم ظهور قوى أخرى على الساحة الدولية وانتقالاً للسلطة

ويتوقف كوردسमान عند خطاب السناتور كارل لوفين في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ الذي تمحور حول تطوير قوات الأمن الأفغانية - دون إعطاء وزن لسائر المشاكل القائمة في أفغانستان -، فيرى أن ما ورد في خطاب لوفين لا يرتقي إلى المستوى الاستراتيجي، بل يعبر عن محاولة لتجنب الالتزام بإرسال مزيد من القوات الأمريكية إلى أفغانستان وتخصيص الموارد والأموال اللازمة لكسب الحرب. ويوضح أن اقتراح لوفين بتطوير القوات الأفغانية كبديل من إرسال المزيد من القوات وزيادة الإنفاق، سيؤدي لا محالة إلى خسارة الحرب بشكل حاسم لأسباب ثلاثة، **أولها**، أنه يركز على البعد العسكري ويتجاهل البعد المدني والمشاكل التي تشل الحكم في أفغانستان، **وثانيها**، أنه يدعو إلى تطوير القوات الأفغانية دون أن يأخذ بالاعتبار ما يتطلب ذلك من زيادة في عديد المستشارين الأمريكيين والأوروبيين، ودون ذكر للغربة التي يعيشها الأفغان تجاه قوات حلف شمالي الأطلسي، **وثالثها**، أنه يعبر عن الوضع السياسي الداخلي، مثل تحديات الإنعاش الاقتصادي وتنامي الاستياء من برنامج الرعاية الصحية، ليبرر عدم إرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان وزيادة مخصصات تمويل الحرب □

أفغانستان، ناجمة في معظمها عن الفشل في تخصيص الموارد اللازمة لكسب الحرب على مدى السنوات الثماني الماضية. وهذا الفشل في التعامل مع الواقع الأفغاني أتاح لحركة طالبان أن تتمدد كقوة تمرد بارزة تحول دون التزام الولايات المتحدة بتحقيق النصر.

ويضيف كوردسमान أن ضعف حكومة كرزاي والفساد الذي تعانيه أفقداها التأييد الشعبي اللازم لكسب الحرب، كما أن الانقسامات الداخلية التي تعانيها قوات حلف شمالي الأطلسي/إيساف حال دون تأمين مساعدات دولية ثابتة لأفغانستان. وجاءت الانتخابات الرئاسية الأخيرة - بما شابهها من فساد - لتدفع الأمور نحو الأسوأ، خاصة أن حرب أفغانستان أصبحت - بشكل مطرد - غير شعبية سواء في الولايات المتحدة أو دول حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي يؤشر إلى احتمال خسارة الحرب في السنة المقبلة، ما لم تسارع الولايات المتحدة - من خلال فريق عملها في أفغانستان السفير كارل أيكنبيري وقائد القوات ستنالي ماكريستال - إلى أخذ المبادرة وتصحيح الأخطاء التي أفادت طالبان. وهذا يتطلب تنفيذ استراتيجية مدنية - عسكرية فورية عمادها زيادة الإنفاق على المجهود العسكري والمشاريع المدنية وإعادة البناء.